جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508
Volume 8, Issue 4, December 2022
الإصدار الثامن، العدد الرابع، ديسمبر 2022

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار الثامن، العدد الرابع، ديسمبر 2022

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1. الهدايات القرآنية المستنبطة من الآيات (1-11) في سورة المؤمنون ودورها في بناء المجتمع الفاضل (دراسة تحليلية)	1-37
2. سورة البروج المقاصد والهدايات .. دراسة تطبيقية	38-59
3. التيهُ الإنساني مِن الهُبوط إلى الغُروب في ضوء القرآن الكريم وعلم الاجتماع (دراسة تحليلية تطبيقية) ..	60-91
4. الإمام النويري -رحمه الله- ومنهجه في شرح طيبة النشر (دراسة تحليلية)	92-114
5. التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك (دراسة تطبيقية في كتاب الموطأ)	115-135
6. كتاب العزية للمالكية/ باب الطهارة (دراسة تأصيلية نقدية)	136-165
7. شروط القاضي وواجباته وحقوقه في الفقه الإسلامي	166-190
8. اتفاقية جنيف الرابعة في ضوء مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية	191-212
9. دور اللجان الخيرية بدولة الكويت في مواجهة الجوائح والاوبئة: الكورونا COVID-19	213-232
10. دعوة الطفل المسلم عقديا وتعبدًيا وأخلاقًيا	233-256
11. الشيعة الرافضة في سريلانكا	257-282

ثانيا: الدراسات اللغوية

البحث	صفحة
1. ما ورد من المفاعيل في الحزب الستين دراسة نحوية دلالية	283-312
2. مدى تأثير أدوات الشرط النحوية على سياق الحديث النبوي في كتاب المجتبى للنسائي- كتابا الجهاد والنكاح أنموذجا (دراسة نحوية دلالية)	313-330

ثالثًا: الدراسات التربوية

البحث	صفحة
1. الذكاء الاصطناعي ودوره في اكتساب اللغة الثانية من منصة دوولينجو (Duolingo) تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها - أنموذجا	331-353
2. واقع ممارسة التقويم في تدريس رياضيات المرحلة المتوسطة في ضوء مهارات القرن الحادي والعشرين	354-376

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف

نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم محمد أحمد البيومي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم واني توهيالا
- الأستاذ المشارك الدكتور/ أمل محمود علي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ أيمن محمد عايد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ حساني محمد نور
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج
- الأستاذ الدكتور/ داود عبد القادر إليغا.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد العالي باي زكوب
- الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف
- الأستاذ المساعد الدكتور/ علي العايدي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات بستان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد السيد إبراهيم البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد عبد الرحمن إبراهيم سلامة
- الأستاذ المشارك الدكتور/ وليد علي محمد السيد الطنطاوي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله
- الأستاذ الدكتور/ ياسر محمد عبد الرحمن الطرشاني

Arrasikhun Journal, Volume 8, Issue 4, December 2022

ISSN: 2462-2508

التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك "دراسة تطبيقية في كتاب الموطأ"

د.عائشة بنت عابد الهذلي

الأستاذ المساعد بقسم الشريعة

بكلية الشريعة والأنظمة بجامعة الطائف – المملكة العربية السعودية

a.iosh20@hotmail.com

الملخص

عنوان البحث: "التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك دراسة تطبيقية في كتاب الموطأ" تناول هذا البحث الأسباب التي دعت الإمام مالك إلى الإبهام، كما تناول كشف اللثام عن الثقات الذين أبهمهم في الموطأ. قسم البحث إلى: مقدمة، وقسمين، وخاتمة. القسم الأول: النظري، ويشتمل على: تمهيد، وأربعة مباحث: الأول: أقوال العلماء في حكم التوثيق على الإبهام. الثاني: طرق الكشف عن الراوي الموثق على الإبهام. الثالث: أسباب التوثيق على الإبهام في الموطأ. الرابع: صيغ التوثيق على الإبهام في الموطأ. القسم الثاني: التطبيقي، ويشمل مبحث واحد: الكشف عن الثقات المبهمين في الموطأ، وفيه مطلبان: الأول: من أبهم بصيغة الثقة. الثاني: من أبهم بصيغة "من يثق به". النتائج: – تظهر أهمية الكشف عن الراوي الموثق على الإبهام لمعرفة حاله من التوثيق أو التضعيف للحكم على الحديث صحة وضعفا. – وردت في الموطأ صيغتان للتوثيق على الإبهام: (عن الثقة) وبلغ عددها (9) صيغ، و(سمعت من أثق به) وردت في موضع واحد. – كشف البحث عن سبع رواة وثقهم مالك على الإبهام.

الكلمات المفتاحية: التوثيق على الإبهام، الموطأ، الإمام مالك، الثقات المبهمين.

Abstract

Research Title: "Documentation on obscurity by Imam Malik, an applied study in Al-Muwatta"This research discussed the reasons that led Imam Malik to obscurity; it also dealt with revealing the veil about the trusted ones who obscured them in Al-Muwatta. The research included: introduction, two sections, and a conclusion. First Section: Theoretical, includes: a preface, and four topics: First: The sayings of scholars regarding ruling documentation on the obscurity. Second: Methods of detecting the narrator documented on the obscurity. Third: The reasons for documenting the obscurity in Al-Muwatta. Fourth: Forms of documentation on obscurity in Al-Muwatta. Second Section: The applied, includes one topic, uncovering the obscured trustworthy ones in Al-Muwatta, it has two requirements. First: Whom obscured by trust. Second: Whom obscured by "who are trusted". Findings: - The importance of detecting the documented narrator on obscurity is important to know his state of authentication or weakness, hence judge the hadith as correct or weak. There are two forms of documentation on obscurity in Al-Muwatta: (On trust) which are (9), and (I heard from whom I trust) appeared in one site. - The search revealed seven narrators trusted by Malik on obscurity.

KeyWords: Documentation on obscurity, 0bscured trustworthy ones, Al-Muwatta, Imam Malik, AISHA ABED ALHOTHALI.

ISSN: 2462-2508

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فقد هيأ الله لهذا الدين علماء أمناء، وسادة حنفاء، حموا حياضه، وسعوا في نشر آثاره، وأخباره، ومن هؤلاء العلماء الذين حملوا راية الدين، وجهدوا في النصح والتعليم، وتنقيح السنة من الدخيل والأباطيل: إمام دار الهجرة مالك بن أنس ناهيك به شهرة، وذيع صيت!

فقد كان –رحمه الله– من أعلام الأمة، وأئمة العلماء، وكان حريصاً على تبليغ السنة للأجيال، وذب الدخيل عن الأخبار، وكان متحرياً، مدققاً، لا يروي إلا عن ثقة حتى قال عنه ابن معين: كل من أخذ عنه مالك فهو من الثقات إلا عبدالكريم[1].

ولشدة تحريه، ودقة تنقيه، صفت أسانيده، وخلصت مسانيده، إذ كان يدقق في السماع، ويتحرى في الحديث، وينتقي من الرواة، وكان –رحمه الله– حبراً عالماً، وبحراً عابداً.

صنف الموطأ في أربعين عاماً يحرره، ويهذبه، ويذهبه حتى كان أنظف الكتب إسناداً، وأحسنها سياقاً، وأصحها إطلاقاً في زمانه.

قال عنه الشافعي: ما أعلم تحت أديم السماء كتابًا أصح في العلم من كتاب الإمام مالك[2].

ولا غرو فقد حوى الكتاب جملة من الأسانيد التي وصفها العلماء بكونها أصح الأسانيد[3].

إلا أنه –رحمه الله– ربما ضاق به مخرج الحديث، أو عَجِل به الاختصار، أو رأى مبرراً للإبهام، فروى عن الثقة يبهمه، وعن المبهم يوثقه، وحسبك بتوثيق مالك!

فقد كان توثيقه عند العلماء معتبراً، وتعديله على الإبهام لأنصاره متبعاً، كيف لا؟! وقد كان معدوداً فيمن لا يروي إلا عن ثقة، ولذلك اطمئن الناس إلى توثيق ما يبهمه، ونسج بعضهم على منواله.

وقد رأيت أن أجمع هذه المواضع، وأبين الثقة الذي أبهمه مالك، وأميط اللثام عن ذلك الفارس، فأصرح باسمه، وأُبِين عن نسبه.

فتتبعت من الموطأ المواضع أجمعها، والآثار أحصيها، وسلكت مناهج العلماء أقفوها، في دراستها وبحثها، وسميته: "التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك دراسة تطبيقية في كتاب الموطأ"

مشكلة البحث

سيجيب هذا البحث عن عدة تساؤلات، وهي:

ما مفهوم التوثيق على الابهام عند العلماء؟

ما حكم التوثيق على الإبهام؟

ماهي طرق الكشف عن الراوي الموثق على الإبهام؟

ماهي أسباب التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك في الموطأ؟

(1) نقل قول ابن معين، محمد بن أحمد الذهبي، في "سير أعلام النبلاء" . (ط3، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ/1985 م) 7: 147.

(2) انظر: عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، "معرفة أنواع علوم الحديث". (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1406هـ – 1986م) ص: 18.

(3) انظر: محمد بن عبد الله الزركشي، "النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي". (ط1، الرياض: أضواء السلف، 1419هـ – 1998م)1: 140 .

ISSN: 2462-2508

ماهي صيغ التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك في الموطأ؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية الموضوع في:

1- العناية بجمع صيغ التعديل على الإبهام الواقعة عند الإمام مالك، والكشف عنها، فيزول بذلك الإبهام، مما يؤثر في قبول الحديث أو رده.

2- إبراز جهود العلماء في كشف الثقات المبهمين عند الإمام مالك.

3- معرفة أحوال الثقات المبهمين الذين كشف البحث عن أعيانهم.

حدود البحث ومجاله:

اقتصر البحث على أحاديث الموطأ التي عبر فيها الإمام مالك بصيغة التوثيق على الابهام.

أسباب اختيار الموضوع:

1- أهمية الكشف عن الثقات المبهمين في موطأ الإمام مالك، وما يترتب عليه من قبول الحديث أو رده.

2- ما لهذا الموضوع من قيمة علمية تبرز أهميته.

3- المشاركة في خدمة كتب التراث.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى: مقدمة، وقسمين، وخاتمة.

القسم الأول: النظري، ويشتمل على: تمهيد، وأربعة مباحث:

تمهيد عن مفهوم التوثيق على الابهام.

المبحث الأول: أقوال العلماء في حكم التوثيق على الإبهام.

المبحث الثاني: طرق الكشف عن الراوي الموثق على الإبهام.

المبحث الثالث: أسباب التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك في الموطأ.

المبحث الرابع: صيغ التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك في الموطأ

القسم الثاني: التطبيقي، ويشمل على مبحثين:

المبحث الأول: الكشف عن الثقات المبهمين في الموطأ، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: من أبهم بصيغة الثقة.

المطلب الثاني: من أبهم بصيغة "من يثق به".

الخاتمة.

منهج البحث:

في جمع المادة العلمية:

أما المنهج الذي سأسير عليه-إن شاء الله تعالى- فهو المنهج الاستقرائي، وذلك على النحو الآتي:

- جمعت الأحاديث التي اشتملت على صيغة التوثيق على الإبهام.
- اتبعت طرق العلماء في الكشف عن الثقة الذي أبهم في تلك الأحاديث، وذلك بتتبع الطرق الأخرى للحديث؛ للوقوف عليه مسمى في بعض الروايات، فإن لم أظفر به رجعت إلى تنصيص العلماء عليه في كتب شروح الموطأ، ونحوها، فإن لم أجد نصا على ذلك تتبعت شيوخ الراوي المبهم للوقوف تعيينه.
- فإن اختلفت نصوص العلماء في تعيين الراوي المبهم رجحت بنيها، واعتمدت ما أراه صوابا.
- ترجمت للرواة الواردة أسماؤهم في إسناد الموطأ.

ISSN: 2462-2508

- بينت معاني الألفاظ الغريبة.

الدراسات السابقة:

نظرا لشهرة موطأ الإمام مالك، وجلالة قدر مؤلفه، فقد اعتنى به العلماء والباحثين قديما وحديثا، وذلك معلوم مشهور، وأما مسألة التعديل على الإبهام عند الإمام مالك في الموطأ فهي مسألة دقيقة لم يتعرض لها فيما أعلم أحد، ولكن بعد الانتهاء من البحث عثرت على دراستين في الموضوع نفسه، ومن باب الأمانة العلمية أثبتهما في الدراسات السابقة، وإلا فإني لم أطلع على واحد منها إلا بعد تمام البحث:

الدراسة الأولى بعنوان: (التعديل على الابهام في الموطأ)، لبثينة البربي، بحث محكم، مجلة المشكاة، جامعة الزيتونة، سنة 2017م.

وجاءت في العناوين التالية:

- دقة الإمام مالك وتميز منهجه في اختيار الرواة.
- التعديل على الابهام وأراء العلماء فيه.
- أحاديث الموطأ التي ورد فيها التعديل على الإبهام.

وانتهت إلى النتائج الآتية:

- على فرض أن بعض الرواة الذين أبهم مالك ممن تُكلم فيهم فلا شك أن الإمام مالك قد انتقى من أحاديثهم، شأنه في ذلك شأن صاحبي الصحيحين.
- ندرة الأحاديث التي عدل فيها مالكا راويا على الابهام 8 أحاديث فقط
- أن من أبهمهم مالك فهو يرضاهم ولو كان شاكا فيهم لاطرحهم ولم يرو عنهم مطلقا، وفي رواية مالك ترجيح لجانب توثيق الراوي المختلف فيه.
- أن بعض الأسماء المبهمة وردت مصرح بها في الطرق الصحيحة التي رويت في غير الموطأ، وبعضها لم يرد إلا من طريق مالك مبهما ولكن يعتمد على توثيقه لتحريه.
- قد يقاس القول بالتعديل في هذه الأمثلة على تصحيح ما علقة البخاري بصيغة الجزم.

والدراسة الثانية بعنوان: قول الإمام مالك في موطئه "حدثني الثقة" جمع ودراسة، لمصطفى أبو زيد رشوان، بحث محكم في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة، سنة 2018م.

واشتملت على المباحث الآتية:

- المبحث الأول: آراء النقاد في مسألة التعديل على الإبهام.
- المبحث الثاني: الأحاديث التي قال فيها الإمام مالك "حدثني الثقة".

ثم ذكر النتائج التي توصل إليها البحث، وأهمها:

- عدد الأحاديث التي قال فيها مالك "حدثني الثقة": ثلاثة عشر حديثا منها ستة مرفوعة، وأربعة موقوفة، وثلاثة مقطوعة.
- عبر مالك في أحد عشر حديث منها بقوله: "حدثني الثقة"، وفي اثنين بقوله: "عن من يثق به"
- تكلم ابن عبد البر عن خمسة أحاديث منها فقط.
- عدد روايات الموطأ الكثيرة لم يطبع منها إلا ست روايات.
- الأصح أن التعديل على الابهام لا يكفي في توثيق الرواة.

ISSN: 2462-2508

- الرواة الذين وصفهم مالك بالثقة، هم: (ثم سرد أسماءهم)، وذكر أنه عرف منهم ثمانية، وتردد في ثلاثة، ولم يهتدِ لاثنين.
- من عرفته ممن قال عنه مالك "حدثني الثقة" (ثم سرد أسماءهم).

بينما جاء هذا البحث في الأقسام الآتية:

- القسم الأول: النظري، ويشتمل على: تمهيد، وأربعة مباحث:
  - المبحث الأول: أقوال العلماء في حكم التوثيق على الإبهام
  - المبحث الثاني: طرق الكشف عن الراوي الموثق على الإبهام
  - المبحث الثالث: أسباب التوثيق على الإبهام في الموطأ.
  - المبحث الرابع: صيغ التوثيق على الإبهام في الموطأ.
- القسم الثاني: التطبيقي، ويشمل على مبحث واحد:
  - المبحث الأول: الكشف عن الثقات المبهمين في الموطأ، وفيه مطلبان.
    - المطلب الأول: من أبهم بصيغة الثقة.
    - المطلب الثاني: من أبهم بصيغة "من يثق به".

واشتمل البحث النتائج التالية:

- تظهر أهمية الكشف عن الراوي الموثق على الإبهام لمعرفة حاله من التوثيق أو التضعيف؛ للحكم على الحديث صحة وضعفا.
- وردت في الموطأ صيغتان للتوثيق على الإبهام:
  - الأولى: (عن الثقة) وبلغ عددها (9) صيغ.
  - الثانية: (سمعت من أثق به) وردت في موضع واحد.
- كشف البحث عن سبع رواة وثقهم الإمام ماك على الإبهام.

وبهذا يظهر الاختلاف بين هذا البحث والدراستين السابقتين، وإن كان الموضوع واحدا، وقد بلغ مجموع أحاديث هذا البحث (عشرة) أحاديث، في حين بلغت أحاديث بحث بثينة البرني (ثمانية) أحاديث، وبلغت أحاديث بحث مصطفى أبو زيد (ثلاثة عشر حديثا)، بالإضافة لاختلاف طريقة تناول الموضوع، بين هذه الأبحاث جميعا، مما يشهد بعدم الاطلاع على هذه الدراسات إلا بعد الفراغ من البحث، وكتابة نتائجه.

وكما هو معلوم فإن تعدد الدراسات حول موضوع ما، لا يضر البحث، ما دام اتسمت الدراسات بالأمانة العلمية، والنزاهة الأدبية، وإنما يقوي جانب البحث، ويؤكد صحة نتائجه.

ومن الدراسات المعاصرة حول الموطأ:

مراسيل الموطأ وبلاغاته بين ابن عبد البر وابن الصلاح، عبد العزيز فارح، بحث محكم في مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، 1995م.

منهج الإمام مالك في الموطأ، صباح زخنيتي/رسالة ماجستير، جامعة الزيتونة، المعهد الأعلى لأصول الدين، عام1997م.

تمهيد عن مفهوم التوثيق على الابهام.

يقصد به توثيق الراوي المبهم بأي لفظ كان من ألفاظ التوثيق.

ISSN: 2462-2508

وهو ما يعبر عنه علماء الحديث، بقولهم: أن يقول الراوي: حدثني الثقة[1].

المبحث الأول: أقوال العلماء في حكم التوثيق على الإبهام.

اختلف العلماء في قبول التوثيق على الإبهام على خمسة أقوال:

القول الأول:

الرد مطلقا، ذهب إلى ذلك جمهور المحدثين وبعض الأصوليين أمثال: الخطيب البغدادي، وأبو نصر بن الصباغ، وأبو بكر الصيرفي، والماوردي، والروياني، أنه لا يكفي التوثيق على الإبهام من دون ذكر المعدَّل[2].

وعلل الخطيب البغدادي ذلك بأنه قد يكون ثقة عنده، ضعيف عند غيره[3].

القول الثاني:

القبول مطلقا كما لو عينه، وهو قول الحنفية[4].

قال البزدوي: إذا أبهم الراوي المروي عنه، وأثنى خيرا عليه، كأن قال: حدثني الثقة، أو أخبرني من لا أتهم، أو سمعته عن عدل، صحت الرواية، وكان الخبر مقبولا[5].

القول الثالث:

القبول بشرط أن يكون القائل لذلك عالما فيجزئ في حق من يوافقه في مذهبه، لا غيره، كمالك، والشافعي، على ما اختاره بعض المحققين أمثال: ابن الصباغ، والرافعي؛ لأنه لا يورد ذلك احتجاجا بالخبر على غيره، بل يذكر لأصحابه قيام الحجة عنده على الحكم، وقد عرف هو من روى عنه ذلك [6].

القول الرابع:

التفريق بين من يعرف عنه أنه لا يرسل إلا عن ثقة، فيقبل، فإن لم يكن كذلك فلا، واختار هذا القول العلائي[7]، وهو المنصوص عن أحمد[8].

قال العلائي: المختار أن من كان معروفا عنه أنه لا يرسل إلا عن ثقة، فإن مرسله يقبل، ومن لم تكن عادته كذلك،

---

(1) انظر: أحمد بن علي البغدادي، "الكفاية في علم الرواية".(المدينة المنورة: المكتبة العلمية).373، الشهرزوري، معرفة أنواع علوم الحديث،110، خليل بن كيكلدي العلائي، "جامع التحصيل".(ط2، بيروت: عالم الكتب، 1407هـ–1986م). 85.

(2) انظر: البغدادي، الكفاية في علم الرواية، 373، العلائي، جامع التحصيل، 85، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث". (ط1، مصر: مكتبة السنة، 1424هـ / 2003م).2: 37، محمد بن إسماعيل الصنعاني، "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار".(ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ/1997م).1: 131.

(3) انظر: البغدادي، "الكفاية في علم الرواية"، 373.

(4) انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي". تحقيق: أبي قتيبة، نظر محمد الفاريابي .(دار طيبة)، 1: 366.

(5) انظر: عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخاري(ت730هـ)، "كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي". تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر. (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م)، 3: 9.

(6) انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، 110.

(7) العلائي، "جامع التحصيل"، 85.

(8) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، "شرح علل الترمذي". تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. (ط1، الزرقاء: مكتبة المنار، 1407هـ – 1987م)، 1: 376.

ISSN: 2462-2508

فيرد مرسله، ولا يقبل[1].

ويقول ابن رجب: والذي ينص عليه كلام الإمام أحمد أن من اشتهر عنه بأنه لا يأخذ إلا عن الثقات، فما رواه عنه يُعد توثيقا له، ومن لم يعرف عنه ذلك، فلا يكون تعديلا[2].

القول الخامس:

يقبل إذا صدر من الإمام العدل بأن قال: قال رسول الله ﷺ، أو أخبرني الثقة، أما الفقهاء فقد يقولون ذلك لا عن تثبت منهم فلا يقبل، وقد كثر الرواة، وتشعبت الطرق، وطال البحث، فلابد من ذكر اسم الراوي، وهو قول أبي بكر الباقلاني[3].

الراجح:

الذي عليه جمهور العلماء أن التعديل على الإبهام لا يكفي لقبول الرواية، وذلك لأنه قد يكون ثقة عنده، ويكون غيره قد اطلع على جرح فيه، فلابد من تسميته حتى يعرف، أما إن كان قائل ذلك أحد الأئمة المجتهدين المتبوعين كالإمام مالك والشافعي كفى ذلك في حق من وافقه في مذهبه[4].

قال السخاوي: التعديل على الإبهام غير كاف لقبول الرواية؛ لأنه لا يلزم من تعديل الراوي أن يكون كذلك عند غيره، فربما لو سماه عرف بخلاف ذلك، وقد يكون انفرد بتعديله كما وقع للإمام الشافعي في إبراهيم بن أبي يحيى، فقد قال عنه الإمام النووي: إنه لم يوثقه غير الشافعي، وهو باتفاق المحدثين ضعيف، بل إضراب الراوي عن تسميته ريبة توجب في القلب ترددا[5].

المبحث الثاني: طرق الكشف عن الراوي الموثق على الإبهام

طرق الكشف عن الراوي المعدل على الابهام هي نفسها طرق الكشف عن الراوي المبهم، وهي:

1- أن يرد مسمى في بعض الروايات[6].

2- أن ينص أحد الأئمة على تعيين المبهم في هذه الرواية المعينة[7].

3- يمكن اكتشاف المبهَم عن طريق تتبع شيوخ الرجل المبهِم[8].

وروى الآبري عن بعض المحدثين أنه يعرف مراد الإمام الشافعي بالثقة بالشيخ الذي يروى عنه...[9].

المبحث الثالث: أسباب التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك في الموطأ.

أسباب التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك في الموطأ،

(1) انظر: العلائي، "جامع التحصيل"، 85.

(2) انظر: الحنبلي، "شرح علل الترمذي"، 1: 376.

(3) محمد بن محمد الغزالي، "المنخول". حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو.(ط3، بيروت: دار الفكر المعاصر- لبنان، 419 هـ - 1998 م)، 367.

(4) أ.د. مصطفى سعيد الخن، أ.د.بديع السيد اللحام،"الإيضاح في مصطلح الحديث". (ط5، بيروت: دار الكلم الطيب، 1425هـ-2004م)، 294.

(5) انظر: السخاوي، "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث"،2: 37.

(6) انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، 375.

(7) انظر: السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، 2: 854.

(8) انظر: التعديل على الأبهام عند الإمام الشافعي: ص209.

(9) انظر: إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي في "الشذا الفياح". تحقيق: صلاح فتحي هلل.(ط1، مكتبة الرشد، 1418هـ 1998م)، 1: 85.

ISSN: 2462-2508

هي ذاتها أسباب البلاغ عنده؛ حيث لا فرق بين الرواية على الإبهام، وبين البلاغ؛ لأن الرواية على الإبهام هي نفسها البلاغ، وهذا ما يراه ابن عبد البر[1]، فقد ذكر حديث مالك عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن سعيد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم، أن رسول الله ﷺ قال: (("من نزل منزلا فليقل أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل"))[2].

فقال: هكذا قال يحي: عن مالك، **عن الثقة عنده**، عن يعقوب[3].

وقال القعنبي، وابن بكير...عن مالك: **أنه بلغه**، عن يعقوب، **والمعنى واحد**– ولم يكن مالك يروي إلا عن ثقة[4].

فقوله: (والمعنى واحد) يقصد أن معنى لفظ (عن الثقة) مساويا لمعنى لفظ (بلغه).

وهذه الأسباب هي:

1- الاختصار؛ لأن مالكا يريد أن يستدل بهذه الرواية لمسألة فقهية، فيروي الحديث بلاغا من باب الاختصار، ويرويه مرة أخرى مسندً[5].

مثل حديث: "إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه "[6].

رواه مالك بلاغاً في رواية يحي الليثي، ورواه مسنداً في رواية معن بن عيسى عن مالك، من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ذكر ذلك ابن عبد البر[7].

2- أن يكون الحديث لم يقع له عن طريق الرواية، وإنما أخذه عن طريق المذاكرة[8]، وقد يكون الذي سمعها منه غير ثقة في نظره، مثل الواقدي صاحب المغازي، ويدل على هذا حديث: "إذا أنشأت بحرية..."، فقد رواه مالك بلاغاً، ولا يعرف هذا الحديث إلا من طريق الواقدي؛ لهذا رجح بعض أهل العلم أن مالكاً أخذه عنه مذاكرة[9].

3- جمع المتفرق من الحديث، حيث يسوق الإمام مالك جملة من الأحاديث في سياق واحد للتعبير عن قصة واحدة، أو حادثة واحدة ورد فيها جملة من الأحاديث[10].

مثال ذلك:

عن مالك؛ أنه بلغه، أن رسول الله ﷺ توفي يوم الاثنين، ودفن يوم الثلاثاء، وصلى الناس عليه أفذاذا لا يؤمهم أحد، فقال ناس: يدفن عند المنبر، وقال آخرون: يدفن

(1) انظر: د. ياسر الشمالي، "الواضح في مناهج المحدثين". (ط2، عمان: دار ومكتبة الحامد، 2006م)، 293.

(2) أخرجه مالك بن أنس الأصبحي، في "الموطأ في رواية يحي الليثي". تحقيق: الدكتور بشار معروف.(بيروت: دار الغرب الإسلامي)، 2: 573 برقم(2800).

(3) يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، أبو عمر، القرطبي، "التمهيد". تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387 ه)، 24: 184 .

(4) القرطبي، "التمهيد"، 24: 184 .

(5) انظر: الشمالي، "الواضح في مناهج المحدثين"، 287.

(6) مالك، "الموطأ رواية يحي الليثي"، 1: 196.

(7) ابن عبد البر، "التمهيد"، 24: 366.

(8) انظر: الشمالي، "الواضح في مناهج المحدثين"، 290.

(9) هامش رسالة ابن الصلاح في وصل بلاغات مالك للشيخ عبد الله الغماري: ص12.

(10) انظر: الشمالي، "الواضح في مناهج المحدثين"، 290.

ISSN: 2462-2508

بالبقيع، فجاء أبو بكر الصديق، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((ما دفن نبي قط إلا في مكانه الذي توفي فيه))، فحفر له فيه، فلما كان عند غسله، أرادوا نزع قميصه، فسمعوا صوتا يقول: لا تنزعوا القميص، فلم ينزع القميص، وغسل وهو عليهﷺ[1].

قال ابن عبد البر: "هذا الحديث لا أعلمه يروى على هذا النسق بوجه من الوجوه، غير بلاغ مالك هذا، ولكنه صحيح من وجوه مختلفة، وأحاديث شتى جمعها مالك، والله أعلم"[2].

المبحث الرابع: صيغ التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك في الموطأ

وردت عند الإمام مالك في الموطأ صيغتان للتوثيق على الإبهام هما:

- **عن الثقة**

وردت هذه الصيغة في تسعة مواضع[3].

- **سمعت من أثق به**

وردت في موضع واحد من الموطأ[4]

القسم الثاني: التطبيقي، ويشمل على مبحثين:

المبحث الأول: الكشف عن الثقات المبهمين في الموطأ.

المطلب الأول: من أبهم بصيغة الثقة.

الحديث الأول:

قال مالك: عن الثقة عنده، أنه سمع سعيد بن المسيب[5] يقول: أبى عمر بن الخطاب أن يورث أحداً من الأعاجم، إلا أحدا ولد في العرب[6].

بيان الراوي المبهم:

المراد بالثقة عنده في هذه الرواية: **بكير بن عبد الله بن الأشج** [7].

وقد صرح الامام مالك بذلك في رواية محمد بن الحسن الشيباني حيث قال: أخبرنا بكير بن عبد الله بن الأشج، عن سعيد بن المسيب، قال: «أبى عمر بن الخطاب....الحديث»[8].

(1) مالك، "الموطأ رواية يحيى الليثي"، 1: 316.

(2) ابن عبد البر، "التمهيد"، 24: 394 .

(3) مالك الأصبحي، "الموطأ رواية أبي مصعب الزهري"، 1: 142برقم (362)، 1: 175 برقم (458)، 1: 278برقم (706)، 1: 420برقم (1063)، 2: 48 برقم(1835)، 2: 141برقم (2029)، 2: 157برقم (2058)، 2: 305برقم (2470)، 2: 541 برقم (3066).

(4) مالك الأصبحي، "الموطأ رواية أبي مصعب الزهري"، 1: 342 برقم(889).

(5) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء، الأثبات، الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه مات بعد التسعين، وقد ناهز الثمانين/ع.

أحمد بن علي بن محمد بن حجر أبو الفضل، العسقلاني، "تقريب التهذيب". تحقيق: محمد عوامة. (ط1، سوريا: دار الرشيد، 1406هـ – 1986م)،241 برقم(2396).

(6) أخرجه مالك، "الموطأ رواية أبي مصعب الزهري"، 2: 541 برقم (3066)، ومن رواية سويد الحدثاني، 1: 184برقم (216)، ومن رواية يحي الليثي، 2: 23 برقم (1479).

(7) هو: بكير بن عبد الله ابن الأشج مولى بني مخزوم، أبو عبد الله، أو أبو يوسف، المدني، نزيل مصر، ثقة، من الخامسة، مات سنة 120هـ، وقيل بعدها /ع.

انظر: العسقلاني، "تقريب التهذيب"، 128برقم(760).

(8) الأصبحي، "الموطأ رواية محمد بن الحسن الشيباني"، 257برقم(733).

ISSN: 2462-2508

الحديث الثاني:

حدثنا أبو مصعب، قال: حدثنا مالك، عن الثقة عنده، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد[1]، عن عبيد الله الخولاني[2]، وكان عبيد الله في حجر ميمونة، زوج النبي ﷺ، أنها ميمونة كانت تصلي في الدرع والخمار، ليس عليها إزار[3].

بيان الراوي المبهم:

المراد بالثقة عنده في هذه الرواية هو: **الليث بن سعد**[4] وقد صرح ابن عبد البر بأن ليث بن سعد هو الذي روى عنه مالك في حديث ميمونة رضي الله عنها، فقد روى الدارقطني بإسناده ...قال حدثنا منصور بن سلمة حدثنا الليث بن سعد...الحديث، قال منصور: وهو الذي رواه مالك عن الليث[5].

وقال مغلطاي:" ... وزعم الدارقطني أنّ الثقة هذا هو ليث بن سعد"[6].

قال الزرقاني: "(مالك عن الثقة عنده) هو الليث بن سعد ذكره الدارقطني، وقال منصور بن سلمة: هذا مما رواه مالك عن الليث، ذكره ابن عبد البر "[7].

وقد تتبعت طرق هذا الحديث فوجدت أن الراوي عن بكير هو الليث ، فقد روى الحارث بن أبي أسامة في مسنده: حدثنا أبو النضر، ثنا الليث، عن بكير بن عبد الله، عن بسر بن سعيد، عن عبيد الله الخولاني ربيب ميمونة قال: رأيت ميمونة زوج النبي ﷺ «تصلي في درع سابغ ضيق وخمار ليس عليها إزار»[8].

والليث بن سعد هو أحد شيوخ مالك فيكون هو المراد بالثقة عنده.

الحديث الثالث:

وحدثني عن مالك، عن الثقة عنده، "أن عبد الله بن

(1) هو بسر بن سعيد، المدني، العابد، مولى ابن الحضرمي، ثقة، جليل، من الثانية، مات سنة مائة/ ع.

انظر: ابن حجر، "تقريب التهذيب"، 122برقم(666).

(2) هو عبيد الله بن الأسود، ويقال: ابن الأسد، الخولاني ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ، ثقة، من الثالثة/ خ م د س.

انظر: ابن حجر، "تقريب التهذيب"، 369برقم(4276).

(3) أخرجه الإمام مالك، "الموطأ رواية أبي مصعب الزهري"، 1: 142برقم(362)، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، 72برقم(159)، ورواية يحي الليثي، 1: 205 برقم(380).

(4) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن، الفهمي أبو الحارث، المصري، ثقة، ثبت، فقيه، إمام، مشهور، من السابعة، مات في شعبان سنة 175هـ /ع.

انظر: ابن حجرالعسقلاني، "تقريب التهذيب"، 464)برقم(5684).

(5) انظر: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، أبو عمر، القرطبي(ت 463هـ)، "الاستذكار". تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ– 2000م)، 2: 199.

(6) مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري (ت 762هـ)، "شرح سنن ابن ماجه – الإعلام بسنته عليه السلام". تحقيق: كامل عويضة(ط1، المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419 هـ - 1999م)، 926.

(7) محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني،"شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك". تحقيق: طه عبد الرءوف سعد. (ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية ،1424هـ - 2003م)، 1: 500.

(8) (1/ 261) برقم(139).

ISSN: 2462-2508

عمر أهلّ من إيلياء"[1].

بيان الراوي المبهم:

المراد بالثقة عنده في هذه الرواية هو **نافع**[2].

قال الزرقاني: (مالك عن الثقة عنده) قيل: هو نافع[3].

وقد تتبعت طرق هذا الحديث فوجدت أن الراوي عن ابن عمر هو نافع كما في مسند الشافعي: قال: حدثنا أنس بن عياض، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أهل من بيت المقدس"[4].

الحديث الرابع:

حدثنا أبو مصعب، قال: حدثنا مالك، عن الثقة عنده، عن سليمان بن يسار[5]**، وعن بسر بن سعيد، أن رسول الله ﷺ ، قال: فيما سقت السماء، والعيون، والبعل: العشر، وفيما سقي بالنضح: نصف العشر**[6].

بيان الراوي المبهم:

المراد بالثقة عنده في هذه الرواية هو **مخرمة بن بكير**[7].

ومخرمة هو أحد شيوخ مالك بن أنس، بينما لم أجد في مصادر ترجمة مالك من ذكر معن بن عيسى في شيوخه، فيترجح أن مخرمة هو المقصود بالثقة عنده.

الحديث الخامس:

حدثنا أبو مصعب، قال: حدثنا مالك، عن الثقة عنده: أن الناس كانوا يدخلون حجر أزواج النبي ﷺ بعد وفاة النبي ﷺ، يصلون فيها الجمعة، قال: وكان المسجد يضيق عن أهله، وحجر أزواج النبي ﷺ ليست من المسجد، ولكن أبوابها شارعة في المسجد.

قال: ومن صلى في شيء من المسجد أو في رحابته التي تليه، فإن ذلك مجزئ عنه، ولم يزل ذلك من أمر الناس لم يعبه أحد من أهل الفقه[8].

بيان الراوي المبهم:

إن اجتماع الارسال هنا – التعليق – والابهام معا، جعل معرفة الراوي المبهم متعذرة؛ لتعذر الكشف عنه باستعمال

(1) الإمام مالك، "الموطأ رواية يحيى الليثي"، 445 برقم(930).

(2) هو: نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور من الثالثة مات سنة 117هـ أو بعد ذلك/ ع.

انظر: ابن حجر العسقلاني، "تقريب التهذيب"، 559برقم(7086).

(3) الزرقاني، "شرح الزرقاني على الموطأ": (2/ 360).

(4) (ص: 364).

(5) هو سليمان بن يسار، الهلالي، المدني، مولى ميمونة، وقيل: أم سلمة، ثقة، فاضل، أحد الفقهاء السبعة، من كبار الثالثة، مات بعد المائة، وقيل: قبلها/ع.

انظر: العسقلاني، "تقريب التهذيب"، 255برقم(2619).

(6) أخرجه الأصبحي، "الموطأ رواية أبي مصعب الزهري"، 1: 278 برقم(706)، ورواية يحي الليثي، 363برقم(724).

(7) هو مخرمة بن بكير ابن عبد الله ابن الأشج أبو المسور المدني صدوق وروايته عن أبيه وجادة من كتابه قاله أحمد وابن معين وغيرهما وقال ابن المديني سمع من أبيه قليلا من السابعة مات سنة 159هـ/ بخ م د س.

انظر: العسقلاني، "التقريب"، 523برقم(6526).

(8) أخرجه مالك الأصبحي، "الموطأ رواية أبي مصعب الزهري"، 1: 175 برقم(458)، ورواية سويد الحدثاني، 130برقم(143)، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت 458هـ)، "السنن الكبرى".تحقيق: محمد عبد القادر عطا.(ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ – 2003 م)، 3: 158برقم(5250).

ISSN: 2462-2508

آية طريقة من طرق الكشف السابقة مما يؤدي إلى بقاء (الحديث) على إبهامه .

فالإمام مالك حذف جميع السند بعد إبهامه لشيخه الذي سمع منه الحديث، فلم تعد هناك وسيلة لمعرفة المبهم.

الحديث السادس:

أخبرنا أبو مصعب، قال: حدثنا مالك، عن الثقة عنده، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن عبد الرحمن بن الحباب السلمي[1]، عن أبي قتادة الأنصاري[2] "أن رسول اللهﷺ نهى أن يشرب التمر والزبيب جميعا، والزهو[3]، والرطب جميعا[4]".

بيان الراوي المبهم:

المراد بالثقة عنده في هذه الرواية هو **عبد الله بن لهيعة**[5].

قال ابن عبد البر: (مالك عن الثقة عنده) هكذا روى هذا الحديث عامة رواة الموطأ، كما رواه يحيى، وممن رواه هكذا ابن عبد الحكم، والعقنبي، وعبد الله بن يوسف، وابن بكير، وأبو المصعب، وجماعتهم.

ورواه الوليد بن مسلم عن مالك عن **ابن لهيعة** عن بكير بن الأشج

حدثنا خلف بن قاسم حدثنا محمد بن عبد الله بن أحمد القاضي حدثنا الحسن بن هاشم بن بشر الحراني حدثنا الوليد بن عتبة حدثنا الوليد بن مسلم عن مالك بن أنس عن عبد الله بن لهيعة عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عبد الرحمن بن الحباب السلمي عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله ﷺ نهى أن يشرب التمر والزبيب جميعا والزهو والرطب جميعا[6].

فالثقة هو ابن لهيعة كما في رواية الوليد بن مسلم.

قال الزرقاني: "(مالك عن الثقة عنده) قيل: ابن بكير، أو ابن لهيعة، فقد رواه الوليد بن مسلم عن عبد الله بن لهيعة (عن بكير)" [7].

الحديث السابع:

---

(1) هو عبد الرحمن بن الحباب، السلمي، وقيل: الأسلمي، والد عبد الله، ثقة، من الثالثة/ س.

انظر: ابن حجر، "التقريب"، 338برقم(3835).

(2) أبو قتادة الأنصاري هو الحارث، ويقال: عمرو، أو النعمان بن ربعي- بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة- ابن بلدمة- بضم الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة- السلمي- بفتحتين-المدني، شهد أحدا، وما بعدها، ولم يصح شهوده بدراً ومات سنة أربع وخمسين وقيل: سنة ثمان وثلاثين والأول أصح وأشهر/ ع.

العسقلاني، "تقريب تهذيب التهذيب"، 666برقم(8311).

(3) الزَّهو: هو البُسر الملوّن .

انظر: محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري (ت: 711هـ)،"لسان العرب".(ط3، بيروت: دار صادر، 1414هـ)، 14: 362، مادة (ز هـ و).

(4)أخرجه مالك الأصبحي، "الموطأ رواية أبي مصعب الزهري"، 2: 48 برقم(1835)، رواية يحي الليثي، 2: 411 برقم(2449).

(5) هو: عبد الله ابن لهيعة بفتح اللام وكسر الهاء ابن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون مات سنة أربع وسبعين وقد ناف على الثمانين /م د ت ق.

انظر: ابن حجر العسقلاني، "تقريب تهذيب التهذيب"، 319 برقم(3563).

(6) أبو عمر ابن عبد البر، "التمهيد"، 24: 205.

(7) الزرقاني، "شرح الزرقاني على الموطأ": (4/ 267).

ISSN: 2462-2508

أخبرنا أبو مصعب، قال: حدثنا مالك، عن الثقة عنده، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، عن أبي موسى الأشعري، أنه قال: قال رسول الله " ﷺ:الاستئذان ثلاث، فإن أذن لك، وإلا فارجع[1]".

بيان الراوي المبهم:

اختلف في تعيين المبهم في هذه الرواية فقيل: مخرمة بن بكير، وقيل: عمرو بن الحارث، ولم أقف على مرجح لأحدهما على الاخر.

قال ابن عبد البر : (مالك عن الثقة عنده) يقال: هو مخرمة بن بكير، وقيل: وقيل: إن مالكا وجد ذلك في كتب بكير، أخذها من ابنه مخرمة[2].

قال الزرقاني: (مالك عن الثقة عنده)، قال أبو عمر: يقال إنه مخرمة بن بكير، وقد رواه ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن بكير، يعني: فيحتمل أنه عمرو[3].

الحديث التاسع:

وحدثني مالك، عن الثقة عنده، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج[4]، عن بسر بن سعيد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم، أن رسول الله ﷺ قال: "من نزل منزلا، فليقل: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل[5]."

بيان الراوي المبهم:

المراد بالثقة عنده في هذه الرواية هو **الحارث بن يعقوب**[6].

وقد تتبعت طرق هذا الحديث فوجدت أن الراوي عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج هو الحارث بن يعقوب كما في صحيح مسلم[7]، وجامع الترمذي[8]، وصحيح ابن خزيمة[9]، وعمل اليوم والليلة للنسائي[10]، والسنن الكبرى للنسائي[11]، وشرح السنة للبغوي[12].

وسأكتفي بذكر ثلاث روايات:

قال مسلم: حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، ح وحدثنا محمد بن رمح – واللفظ له – أخبرنا الليث، عن يزيد بن

---

(1) أخرجه مالك، "الموطأ رواية أبي مصعب الزهري"،2: 141برقم(2029)، ورواية يحي الليثي، 2: 553 برقم(2767).

(2) انظر: أبو عمر ابن عبد البر، "التمهيد"، 24: 202.

(3) الزرقاني، "شرح الزرقاني على الموطأ"، 4: 576.

(4) هو يعقوب بن عبد الله بن الأشج، أبو يوسف، المدني، مولى قريش، ثقة، من الخامسة، مات سنة اثنتين وعشرين/عخ م ت س ق.

انظر: ابن حجر العسقلاني، "تقريب تهذيب التهذيب"، 608 برقم(7821).

(5) رواه الأصبحي، "الموطأ رواية يحيى الليثي"، 2: 573 برقم(2800).

(6) هو الحارث بن يعقوب، الأنصاري مولاهم، المصري، والد عمرو، ثقة، عابد، من الخامسة، مات سنة ثلاثين/ ومائة عخ م ت س.

انظر: أحمد بن علي العسقلاني، "تقريب التهذيب"، 148برقم(1059).

(7) 4: 2080 برقم(2708).

(8) 5: 496برقم(3437).

(9)كتاب المناسك، باب الاستعاذة عند نزول المنازل: 4: 150 برقم(2566).

(10) 376برقم(560).

(11) 9: 207 برقم(10318).

(12) 5: 145برقم(1347).

ISSN: 2462-2508

أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، أن يعقوب بن عبد الله، حدثه أنه سمع بسر بن سعيد، يقول: سمعت سعد بن أبي وقاص، يقول: سمعت خولة بنت حكيم السلمية، تقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: " من نزل منزلا ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء، حتى يرتحل من منزله ذلك "[1].

وقال الترمذي: حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن سعد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم السلمية، عن رسول الله ﷺ قال: " من نزل منزلا ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك ": «هذا حديث حسن صحيح غريب» وروى مالك بن أنس، هذا الحديث أنه بلغه عن يعقوب بن الأشج، فذكر نحو هذا الحديث[2] .

وقال ابن خزيمة: ثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أخبرنا أبي وشعيب، قالا: أخبرنا الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الحارث بن يعقوب، أن يعقوب بن عبد الله حدثه، أنه سمع بسر بن سعيد يقول: سمعت سعد بن أبي وقاص يقول: سمعت خولة بنت حكيم السلمية تقول: سمعت رسول الله – ﷺ– يقول: "من نزل منزلا ثم قال: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم يضره شيء حتى يرتحل من منزله ذلك"[3].

الحديث العاشر:

أخبرنا أبو مصعب، قال: حدثنا مالك، عن الثقة عنده، عن عمرو بن شعيب[4]، عن أبيه[5]، عن جده[6]، أنه قال: "نهى النبي ﷺ عن بيع العربان[7]".

بيان الراوي المبهم:

اختُلف في تعيين الثقة عنده، فقيل: الثقة عنده **ابن لهيعة**.

قال البيهقي: أخبرنا أبو سعد الماليني، أنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، أنا القاسم بن مهدي، ثنا أبو مصعب، ثنا مالك، عن الثقة، عن عمرو بن شعيب. قال: ويقال: إن مالكا سمع هذا الحديث من ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، والحديث عن ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب

(1)كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب في التعوذ من سوء القضاء ودرك الشقاء وغيره: 4: 2080برقم(2708).

(2) أبواب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء ما يقول إذا نزل منزلا:5: 496برقم(3437).

(3) كتاب المناسك، باب الاستعاذة عند نزول المنازل: 2: 1222 برقم(2566).

(4) ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، كان صدوقا، من الطبقة الخامسة، توفي سنة (118هـ)/4.

انظر: أحمد بن علي العسقلاني، "تقريب التهذيب"، 423 برقم(5050).

(5) اسم ابيه شعيب وهو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، ثبت سماعه من جده عبد الله، من الثالثة/ ر 4.

انظر: أحمد بن علي العسقلاني، "تقريب التهذيب"، 267 برقم(2806).

(6) هو الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو بن العاص ضي الله عنهما.

(7) أخرجه الأصبحي، "الموطأ رواية أبي مصعب الزهري"، 2: 305 برقم(2470)، ومن رواية سويد الحدثاني، 1: 186برقم(217)، ومن رواية يحي الليثي، 2: 129برقم(1781).

ISSN: 2462-2508

مشهور، قال أبو أحمد: أخبرناه محمد بن حفص، ثنا قتيبة، ثنا ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، فذكره[1].

وقال ابن عبد البر: "وقد تكلم الناس في الثقة عند مالك في هذا الموضع وأشبه ما قيل فيه أنه ابن لهيعة، والله أعلم لأن هذا الحديث أكثر ما يعرف عند ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب"[2].

قال ابن عبد البر: حدثنا خلف بن قاسم حدثنا أبو محمد بكر بن عبد الرحمن الخلال حدثنا يحي بن عثمان بن صالح بن صفوان حدثنا حرملة ابن يحي حدثنا ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع العربان[3].

وقال ابن عدي :" ويقال: إن مالكا سمع هذا الحديث من ابن لَهِيعَة، عن عَمرو بن شُعَيب، ولم يسمه لضعفه، والحديث عن ابن لَهِيعَة، عن عَمرو بن شُعَيب مشهور"[4].

قال ابن حجر: (وحكى بن عبد البر أن الذي في الموطأ عن مالك عن الثقة عنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في العربان هو ابن لهيعة ويقال ابن وهب حدثه به عنه) [5].

وقال الذهبي: وفي (موطأ مالك) : أنه بلغه عن عمرو بن شعيب..."نهى ﷺ عن بيع العربان " قالوا: هذا ما رواه عن عمرو سوى ابن لهيعة [6].

وقيل: الثقة الذي روى عنه مالك في هذا الحديث هو عبد الله بن عامر الأسلمي[7].

كما في رواية ابن ماجه في سننه:

– قال حدثنا الفضل بن يعقوب الرخامي قال: حدثنا حبيب بن أبي حبيب أبو محمد، كاتب مالك بن أنس قال: حدثنا عبد الله بن عامر الأسلمي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، «أن النبيﷺ ، نهى عن بيع العربان»[8].

وقال البيهقي: "...هكذا روى مالك بن أنس هذا الحديث في الموطأ لم يسم من رواه عنه.

ورواه حبيب بن أبي حبيب، عن مالك، قال: حدثني عبد الله بن عامر الأسلمي عن عمرو بن شعيب، فذكر الحديث. أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، ثنا أبو الحسن محمد بن علي الفقيه يعني الماسرجسي، ثنا أبو علي الحسن بن علي بن القاسم الصدفي بمصر، ثنا المقدام بن داود بن تليد

(1) أخرجه البيهقي، "في السنن الكبرى"، 5: 559 برقم(10876).

(2)القرطبي، "الاستذكار"، 6:263.

(3) أبو عمر القرطبي، "التمهيد"، 24: 177 .

(4) عبد الله بن عدي الجرجاني (ت 365 هـ)، "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: مازن محمد السرساوي. (ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1434 هـ – 2013 م)، 6: 428.

(5) العسقلاني، "تهذيب التهذيب"، 5: 378.

(6) محمد بن أحمد الذهبي(ت 748هـ) ، "سير أعلام النبلاء".تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط.(ط3، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ / 1985 م)، 8: 22.

(7) هو: عبد الله بن عامر الأسلمي، أبو عامر، المدني، ضعيف، من السابعة مات سنة خمسين أو إحدى وخمسين/ ق.
انظر: العسقلاني، "تقريب التهذيب"، 309 برقم(3406).

(8) محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ)،"سنن ابن ماجه". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (دار إحياء الكتب العربية)، كتاب التجارات، باب بيع العربان، 2: 739برقم(2193).

ISSN: 2462-2508

الرعيني، ثنا حبيب بن أبي حبيب، فذكره[1].

وقد روى ابن عبد البر بإسناده قال: حدثنا خلف بن قاسم حدثنا أبو محمد بكر بن عبد الرحمن الخلال حدثنا يحي بن عثمان بن صالح بن صفوان حدثنا حرملة ابن يحي حدثنا ابن وهب عن مالك عن عبد الله بن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن الرسول ﷺ:" نهى عن بيع العربان"

قال: والمعروف في هذا الحديث أن عبد الله بن وهب يروي عن ابن لهيعة.

وقد روى أيضا ابن عبد البر بإسناده ...عن حبيب بن أبي حبيب حدثنا مالك بن أنس، وقال: ليس الحديث على هذا إنما الحديث على حديث عبد الله بن عامر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ:" نهى عن بيع العربان".

ورجح الرواية الأولى، لضعف حبيب بن أبي حبيب، وقد روى عن مالك مناكير

وهذه الروايات مدارها على حبيب وهو ضعيف، فالقول بأن الثقة عنده هو عبد الله بن عامر الأسلمي ضعيف لا يثبت لضعف حبيب.

وقيل: الثقة عنده هو عمرو بن الحارث المصري[2].

قال ابن حجر: وروى الدارقطني في غرائب مالك وفي الرواة عنه ومن طريقه الخطيب في الرواة عن مالك من طريق أحمد بن هارون البرديجي: حدثنا عيسى بن طلحة الرازي حدثنا الهيثم بن اليمان حدثنا مالك عن **عمرو بن الحارث** عن عمرو بن شعيب، عَن أبيه، عن جَدِّه رضي الله عنه: أن الرسول ﷺ نهى عن بيع العربان.

قال الدارقطني: تفرد به الهيثم بن اليمان عن مالك عن عمرو بن الحارث"[3].

والهيثم بن اليمان ضعفه أبو الفتح الأزدي[4].

وبعد أن نقل الزرقاني قول ابن عبد البر في المراد بالثقة عنده قال: وأشبه من ذلك أنه عمرو بن الحارث المصري[5].

- **وقيل: هو بُكَيْر بن عبد الله بن الأشجّ**

قال الإمام ابن العربي: يقال: إن الثقة الذي لم يسمّه مالك في سند هذا الحديث هو: بُكَيْر بن عبد الله بن الأشجّ، وقد تكلم الناس في سند هذا الحديث، فقال يحي بن معين: أحاديث عمرو بن شعيب عن جدَّه صحاح. وقال قوم: هي واهية؛ لأنها بيده صحف، ولم يسمع بعضهم من بعض.

وأمّا الثقة، فهو بُكَيْر بن الأشجّ، ولم يرو عنه مالك، وإنّما روى عن ولده مَخْرَمَة، ويكنى بأبي المِسْوَر، توفي في زمان هشام.

(1) "السنن الكبرى"، 5: 559برقم(10874).

(2) عمرو بن الحارث بن يعقوب، الأنصاري مولاهم، المصري، أبو أيوب، ثقة، فقيه، حافظ، من السابعة، مات قديما قبل الخمسين ومائة/ ع.
العسقلاني، "تقريب التهذيب"، 419 برقم(5004).

(3) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني(ت 852هـ)، "لسان الميزان". تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.(ط1، دار البشائر الإسلامية، 2002 م)، 8: 365.

(4)محمد بن أحمد الذهبي(ت 748هـ)،"ميزان الاعتدال في نقد الرجال".تحقيق: علي محمد البجاوي.(ط1، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ - 1963م)، 4: 326.

(5) الزرقاني، "شرح الزرقاني على الموطأ"، 3: 380.

ISSN: 2462-2508

ولم يذكر عنه مالك في "الموطَّأ" إلا هذا الحديث، وحديث: " الراكب شيطان والراكبان شيطانان، والثلاثة نفر"[1].

قلت: ولم يثبت لبكير سماع من عمرو بن شعيب[2]، وبالتالي فيعتبر هذا القول مرجوح.

والراجح من هذه الأقوال هو القول الأول، وهو أن المراد بالثقة في حديث العربان هو عبد الله بن لهيعة.

قال ابن عبد البرّ: أشبه ما قيل فيه أنّه ابن لهيعة؛ لأنّ هذا الحديث أكثر ما يُعْرَف عند ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب[3].

وقال ابن عدي: "ويقال: إن مالكا سمع هذا الحديث من ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، ولم يسمه لضعفه، والحديث عن ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب مشهور"[4].

وقد ذكر الحافظ الذهبي حديث "أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربان" الذي رواه مالك في "الموطأ"، ثم قال: هذا ما رواه عن عمرو سوى ابن **لهيعة** [5].

المطلب الثاني: من أبهم بصيغة "من يثق به".

لم يرد في هذه الصيغة إلا حديث واحد، وهو:

قال أبو مصعب: حدثنا مالك، أنه سمع من يثق به: أن رسول الله ﷺ أُري أعمار الناس قبله فتقالها، أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته، أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر، خير من ألف شهر [6].

قال ابن عبد البر: "لا أعلم هذا الحديث يروى مسنداً من وجه من الوجوه، ولا أعرفه في غير الموطأ مرسلا، ولا مسنداً، وهذا أحد الأحاديث التي انفرد بها مالك، ولكنها رغائب، وفضائل، وليست أحكاما، ولا بنى عليها في كتابه، ولا في موطئه حكما"[7].

إن اجتماع الارسال هنا – التعليق – والابهام معا، بالإضافة إلى كون هذا الحديث لا يوجد إلا في الموطأ، جعل معرفة الراوي المبهم أمرا متعذرا؛ لتعذر الكشف عنه باستعمال آية طريقة من طرق الكشف السابقة مما يؤدي إلى بقاء (الحديث) على إبهامه.

فالإمام مالك حذف جميع السند بعد إبهامه لشيخه الذي سمع منه الحديث، فلم تعد هناك وسيلة لمعرفة المبهم.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها:

- التوثيق على الإبهام مسألة اختلف العلماء في قبولها على مذاهب.

(1) محمد بن عبد الله ابن العربي المعافري(ت 543هـ)، "المسالِك في شرح موطأ مالك".(ط1، دَار الغَرب الإسلامي، 1428 هـ – 2007 م)، 6: 50.

(2) المعافري، "المسالك في شرح موطأ مالك" : 6: 50.

(3) يوسف بن عبد الله القرطبي، "الاستذكار"، 6: 263 19.

(4) الجرجاني، "الكامل في ضعفاء الرجال"، 6: 428.

(5) الذهبي، "السير" : 8: 22.

(6) أخرجه الأصبحي، "الموطأ رواية يحيى الليثي"، 1: 430 برقم(896)، ومن رواية أبي مصعب الزهري، 1: 342برقم(889).

(7) أبو عمر ابن عبد البر القرطبي، "التمهيد"، 24: 373 .

ISSN: 2462-2508

- مذهب الإمام مالك قبول التوثيق على الإبهام، لكنه لا يذكر الخبر احتجاجا به على غيره، بل يذكرُ لأصحابه ثبوت الحجة عنده على الحكم.
- أسباب التوثيق على الإبهام عند الإمام مالك في الموطأ، هي ذاتها أسباب البلاغ عنده.
- طرق الكشف عن الراوي الموثق على الإبهام هي نفسها طرق الكشف عن الراوي المبهم.
- تظهر أهمية الكشف عن الراوي الموثق على الإبهام في الإسناد لمعرفة حاله من التوثيق أو التضعيف ليحكم على الحديث صحة وضعفا
- وردت عند الإمام مالك في الموطأ صيغتان للتوثيق على الإبهام هما: عن الثقة، سمعت من أثق به.
- عدد المواضع التي وردت فيها صيغة (عن الثقة) تسع مواضع.
- عدد المواضع التي وردت فيها صيغة (سمعت من أثق به) موضع واحد.
- كشف هذا البحث عن سبع رواة وثقهم الإمام ماك على الإبهام.
- خلص البحث على أن جميع الرواة الذين أبهم ذكرهم ثقات، متفق على توثيقهم بين العلماء باستثناء عبد الله بن لهيعة على خلاف فيه مشهور، والراجح أنه ثقة اختلط في آخر عمره، ولعل الإمام مالك روى عنه قبل الاختلاط.
- بقي ثلاث مواضع لم أستطع الكشف عن حقيقتهم، وذلك لاجتماع الارسال والإبهام معاً.

فهرس المصادر والمراجع

1. الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب(ت 802هـ). "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح".تحقيق: صلاح فتحي هلل.(ط1، مكتبة الرشد، 1418هـ 1998م).
2. الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر(ت 179هـ). "موطأ الإمام مالك–رواية أبي مصعب الزهري– ". تحقيق: بشار عواد معروف – محمود خليل.(مؤسسة الرسالة، 1412هـ).
3. الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر(ت 179هـ). "موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني". تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.(ط2، المكتبة العلمية).
4. الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر(ت 179هـ). "موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي". تحقيق: الدكتور بشار معروف.(بيروت: دار الغرب الإسلامي).
5. الأنصاري، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (ت: 711هـ). "لسان العرب".(ط3، بيروت: دار صادر، 1414هـ).
6. البخاري، عبد العزيز بن أحمد بن محمد(ت 730هـ). "كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي"". تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر. (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م).
7. البغا، أسماء مصطفى، "التعديل على الإبهام عند الإمام الشافعي دراسة تأصيلية تطبيقية في كتاب الأم".د(ط1، سوريا: ار النوادر اللبنانية، 2014م).
8. البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت(ت 463هـ). "الكفاية في علم الرواية". تحقيق: أبي عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. (المدينة المنورة: المكتبة العلمية).

ISSN: 2462-2508

9. البغوي، الحسين بن مسعود بن محمد(ت 516هـ). "شرح السنة".تحقيق: شعيب الأرنؤوط،محمد زهير الشاويش.(ط2، دمشق: المكتب الإسلامي، 1403هـ – 1983م).

10. البكجري، مغلطاي بن قليج بن عبد الله(ت 762هـ). "شرح سنن ابن ماجه – الإعلام بسنته عليه السلام". تحقيق: كامل عويضة(ط1، المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز، 1419 هـ – 1999م).

11. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى(ت 458هـ). "السنن الكبرى".تحقيق: محمد عبد القادر عطا.(ط3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424 هـ – 2003 م).

12. الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة(ت 279هـ). "جامع الترمذي". تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5). (ط2، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ- 1975م).

13. الجرجاني، عبد الله بن عدي (ت 365 هـ). "الكامل في ضعفاء الرجال". تحقيق: مازن محمد السرساوي. (ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1434 هـ – 2013 م).

14. جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ). "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، تحقيق: أبي قتيبة، نظر محمد الفاريابي، (دار طيبة).

15. الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، (ت795هـ). "شرح علل الترمذي". تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد. (ط1، الزرقاء: مكتبة المنار، 1407هـ – 1987م).

16. الخن، أ.د. مصطفى سعيد، واللحام، أ.د.بديع السيد. "الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح". (ط5، بيروت: دار الكلم الطيب، 1425هـ–2004م).

17. الذهبي ، محمد بن أحمد (ت 748هـ). "سير أعلام النبلاء".تحقيق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط.(ط3، مؤسسة الرسالة، 1405 هـ / 1985 م).

18. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز(ت 748هـ). "ميزان الاعتدال في نقد الرجال".تحقيق: علي محمد البجاوي.(ط1، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ – 1963م).

19. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف."شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك". تحقيق: طه عبد الرءوف سعد. (ط1، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية ،1424هـ – 2003م).

20. الزركشي ، محمد بن عبد الله بن بهادر(ت 794هـ)."النكت على مقدمة ابن الصلاح". تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج.(ط1، الرياض: أضواء السلف، 1419هـ – 1998م).

21. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت 902هـ). "فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي".تحقيق: علي حسين علي.(ط1، مصر: مكتبة السنة، 1424هـ / 2003م).

22. السلمي، محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة

ISSN: 2462-2508

(ت 311هـ). "صحيح ابن خزيمة". (بيروت: المكتب الإسلامي).

23. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت 911هـ)."تنوير الحوالك شرح موطأ مالك". تحقيق: إشراف صدقي محمد جميل العطار. (ط1، دار الفكر، 1425هـ-2005م).

24. الشافعي، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان(ت 204هـ). "المسند". (بيروت: دار الكتب العلمية،1400هـ).

25. الشمالي، د. ياسر. "الواضح في مناهج المحدثين".(ط2، عمان: دار ومكتبة الحامد، 2006م).

26. الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح(ت 643هـ). "رسالة ابن الصلاح في وصل بلاغات مالك".تحقيق: الشيخ عبد الله الغماري.

27. الشهرزوري، عثمان بن عبد الرحمن، المعروف بابن الصلاح(ت 643هـ). "معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح". تحقيق: نور الدين عتر.(بيروت: دار الفكر المعاصر، 1406هـ - 1986م).

28. الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد (ت 1182هـ). "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار".تحقيق: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ/1997م).

29. العسقلاني ، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت 852هـ). "تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة".تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق.(ط1، بيروت: دار البشائر، 1996م).

30. العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر(ت 852هـ). "لسان الميزان".تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة.(ط1، دار البشائر الإسلامية، 2002 م).

31. العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت 852هـ). "تقريب التهذيب". تحقيق: محمد عوامة. (ط1، سوريا: دار الرشيد، 1406هـ – 1986م).

32. العلائي، خليل بن كيكلدي(ت761هـ)."جامع التحصيل في أحكام المراسيل". تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.(ط2، بيروت: عالم الكتب، 1407هـ– 1986م).

33. الغزالي، محمد بن محمد (ت 505هـ). "المنخول من تعليقات الأصول". حققه وخرج نصه وعلق عليه: الدكتور محمد حسن هيتو.(ط3، بيروت: دار الفكر المعاصر– لبنان، 419 هـ - 1998 م).

34. القرطبي، يوسف بن عبد الله ابن عبد البر(ت 463هـ). "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد". تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387 هـ).

35. القرطبي، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر(ت 463هـ)."الاستذكار". تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض. (ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ– 2000م).

36. القزويني، محمد بن يزيد (ت 273هـ)."سنن ابن ماجه". تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. (دار إحياء الكتب العربية).

ISSN: 2462-2508

37. القشيري، مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ). "صحيح مسلم".تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.(ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي).

38. المعافري، محمد بن عبد الله ابن العربي(ت 543هـ). "المسالِك في شرح موطأ مالك".(ط1، دَار الغَرب الإسلامي، 1428 هـ - 2007 م).

39. النسائي ، أحمد بن شعيب بن علي(ت 303هـ). "السنن الكبرى". تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، م له: عبد الله بن عبد المحسن التركي.(ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421 هـ - 2001 م).

40. النسائي، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني(ت 303هـ). "عمل اليوم والليلة".تحقيق: د. فاروق حمادة.(ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1406هـ).

41. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر (ت 807 هـ). "بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث". تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري.(ط1، المدينة المنورة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، 1413هـ- 1992م).